اسرائيل والمناقضة لمبادىء حقوق الانسان في المناطق المحتلة (الدستور الأردنية، ١٤/٤/١٩٨١).

٣) وصف رئيس بلدية غزة رشاد الشوا هذا المشروع بأنه «يدل على نية اسرائيل في البقاء في قطاع غزة» محذراً من سياسة اسرائيل الاستيطانية.

٤) وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي المشروع بأنه خرق للقواعد والأعراف والقوانين الدولية، وانتهاك للمصالح الأساسية للأمة العربية، وأنه سيحدث تغييرات جغرافية وسكانية ومناخية واقتصادية خطيرة في المنطقة. ولكن القليبي لم يحدد الخطوات العملية الواجب اتخاذها في هذا المجال.

٥) ذكرت صحيفة الدستور الأردنية الصادرة في ٨/٦/١٩٨١ أن المؤتمر الاستثنائي لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل الذي اختتم اجتماعاته في دمشق في ٧/٦/١٩٨١ «اتخذ اجراءات حازمة وسريعة بحق جميع الشركات والمؤسسات والأشخاص الذين ثبتت مساهمتهم بأي شكل من الأشكال في دعم مشروع القناة التي تنفذها اسرائيل». وجاء في البيان الختامي الذي اصدره المؤتمر: «ان هذه الاجراءات تقضي بحظر التعامل نهائياً مع الجهات الأجنبية المنوه بها وادراجها في قائمة المقاطعة بصفة دائمة، وكذلك ادراج اسماء مالكيها، وأعضاء مجالس إدارتها والمشرفين عليها على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية».

وهكذا نجد أن ردود الفعل العربية كانت تتراوح بين تصريحات بعض المسؤولين وبين مذكرات الاحتجاج ومشاريع القرارات. ولا بأس هنا أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٩٦٤ عندما وافقت الدول العربية في أول مؤتمر قمة عربية عقدته في الاسكندرية على تحويل روافد نهر الأردن في سوريا ولبنان. ولكن الطيران الاسرائيلي قام بقصف مواقع العمل. ودمر بعض الأجهزة والآلات التي أعدت للقيام بعمليات الحفر في جنوب لبنان، وبعدئذ صرف النظر عن المشروع وتجاوزته الأحداث.

وغني عن البيان أن اسرائيل تتحرك لتنفيذ مشروع قناة البحرين مستفيدة من الوضع النفسي السائد في المنطقة، والظروف الاقليمية القائمة فيها. وقد أعلن في الثاني والعشرين من ايار ١٩٨١ عن البدء بتنفيذ مشروع القناة. وقبل ذلك التاريخ كشف زعيم المعارضة العمالية شمعون بيرس النقاب عن نية اسرائيل بشق قناة ضخمة وطويلة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.

والجدير بالذكر أنه بعد هذا الاعلان، وجّه مناحيم بيغن دعوة إلى الملك حسين «للتعاون سوية بالنسبة للبحر الميت» عارضاً عليه ميناءً حراً، أما في حيفا أو أشدود على البحر الأبيض المتوسط، «مقابل الدخول بمفاوضات سلام بين الطرفين». ولهذه الدعوة تربط علناً وبدون أية مواربة بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي؛ أي تحقيق التسوية. وقد أشار بيرس في ندوة تلفزيونية إلى ان اسرائيل تريد ــ عن طريق القناة ــ «التحكم بمنسوب المياه في البحر الميت». وبالتالي فان الحكومة الأردنية إذا كانت تفكر بانشاء مصنع للبوتاس على الضفة الشرقية للبحر الميت، فان مصيره سيكون بيد العدو الذي سيمتلك في المستقبل (عقب حفر القناة) إمكانية التحكم برقبة الأردن من خلال تحكمه بمنسوب مياه البحر الميت، إذ سيصبح بمقدور العدو إغراق منطقة وادي عربة المهمة بالمياه إذا شاءت ذلك.